جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومى

سلسلة مذكرات خارجية

مذكرة خارجية رقم (١٦٣٦)

دراسة تحليلية للأجور والأسعار
فى مصر

باحث رئيسى

أ.د. سعد حافظ محمود

فبراير ٢٠٠٨

جمهورية مصر العربية – طريق صلاح سالم – مدينة نصر – القاهرة – مكتب بريد رقم ١١٧٦٥

A.R.E Salah Salem St. Nasr City , Cairo P.O.Box : 11765

معهد التخطيط القومي

دراسة تحليلية للأجور والأسعار في مصر

باحث رئيسي

أ.د. سعد حافظ محمود

فريق العمل البحثي:

أ.د/ سعد حافظ محمود (الباحث الرئيسي)

معاونو البحث:

الأستاذ / أحمد رشاد الشربيني
الأستاذ / أحمد صبحي بكري
الأستاذة / ياسمين رؤوف يوسف

فهرس

الموضوع	الصفحة
مقدمة الدراسة	١
الفصل الأول: بعض القضايا والإشكاليات النظرية فى العلاقة بين الأجور والأسعار واتجاهات نموهما	٢
توطئة	٢
تطور مفهوم الأجر	٣
(٢-١) إشكالية العلاقة بين الأجور والتضخم	٦
(٣-١) إشكالية العلاقة بين الأجور والبطالة	١٣
الفصل الثانى: تحليل حالة الأجور والأسعار فى مصر خلال الفترة ١٩٨٥-٢٠٠٤.	١٥
تمهيد	١٥
(٢-١) : اتجاهات نمو الأجور	١٥
(٢-٢): خصائص الأجور فى مصر	١٦
(٢-٢-١):التفاوتات الأجرية	١٦
(٢-٢-١-٢): التفاوتات الأجرية حسب قطاعات الملكية	٢٠
(٢-٢-١-٣):الفروق الأجرية بين القطاعات(الأنشطة)	٢٣
(٢-٢-١-٤): التمايزات فى متوسطات الأجور حسب الموقع الجغرافى	٢٥
(٢-٣):بروز ظاهرة الأجور الريعية	٢٨
(٢-٤):القواعد المتبعة فى تحديد الأجر	٢٩
(٢-٤-١): التحديد الإدارى للأجور فى القطاعين الحكومى والعام	٢٩
(٢-٤-٢): محاولة اكتشاف قاعدة تحديد الأجر فى القطاع الخاص	٣١
قاعدة الاسترشاد	٣٣
(٢-٥): تحليل الوضع الراهن للأسعار والأجور الحقيقية	٣٤
الفصل الثالث : الأسس المنهجية لتحديد الأجر	٤٣
٣- تمهيد	٤٣
(٣-١): مناهج تحديد الأجر	٤٤
(٣-٢): منهج حساب تكلفة العمل	٤٥
(٣-٢-١): قاعدة سلة الاحتياجات الأساسية :	٤٦
(٣-٣): منهج ربط الزيادة فى متوسطات الأجور بالزيادة فى نفقة المعيشة	٤٨
الصعوبات المنهجية التى تقابل قاعدة ربط زيادة الأجر بنفقات المعيشة	٥٠
فى المفاضلة بين قاعدتى تحديد الأجر	٥١
(٣-٤): أسس المساومة فى تحديد الأجور	٥٢

(٣-٤-١): المعطيات الضرورية لعملية المساومة الناجحة	٥٤
(٣-٤-٢): كفاءة عملية إدارة المساومات (التفاوض)	٥٥
نتائج وتوصيات الدراسة	٥٨
مراجع الدراسة	
باللغة العربية	٦٤
باللغة الانجليزية	٦٤
مصادر المعلومات	٦٥
أولا : المصادر الإحصائية	٦٦
ثانيا: المعلومات التشريعية	٦٦

مقدمة الدراسة :

هذه الدراسة التى بين يدى المطالع – هى ثمار عمل امتد على مدى العامين لتوفير البيانات ومحاولة ضبطها لتعبر عن الواقع الفعلى واستخلاص السلاسل الزمنية التى تمكن من التحليل المدقق .

كما أن هذه الدراسة تسعى للمقارنة بين الطروحات النظرية التى تثرى بها كتابات التحليل الاقتصادى الكلى فى مجالات تحليل التضخم واختيار السياسات النقدية (ومن ثم تحديد الأجور) وبين واقع الاقتصاد المصرى الذى لا تتوفر له آليات السوق التى تفترضها آليات التحليل الكلى والمبنية بدورها على خبرات الدول الرأسمالية المتقدمة .

وتستهدف الدراسة تأسيس القواعد التحليلية التى تحكم عملية تحديد مستويات الأجور فى علاقاتها بالمستوى العام للأسعار بعبارة أخرى بالسياسة النقدية وبأدواتها .وقد تجاوزت التناول التقليدى السائد فى معالجة قضية الأجور (وبصفة خاصة فى القطاعين الحكومى والعام"الأعمال العام") من منظور الإنفاق العام والعبء المالى عليه .

وتزيد أهمية هذه الدراسة مع بروز مظاهر الإضرابات العمالية فى وحدات إنتاج الغزل والمنسوجات فى مناطق متفرقة ، وتراوح الرؤى النقدية لها من المنظورين الاقتصادى والأمنى .

وقد شارك فى إعداد الدراسة بتوفير وتحليل المعلومات وحساب المؤشرات الزميلان

أحمد رشاد الشربيني، واحمد صبحى بكرى . وقد شاركت فى مرحلة مبكرة من الدراسة الزميلة ياسمين رءوف ، فلهم كل التقدير والعرفان .

ونأمل أن تقدم الدراسة أساسا يساعد متخذ القرار على حساب قراراته بشكل علمى هادئ بمعزل عن الاعتبارات الاجتماعية البحتة.

كما نأمل أن تساعد الدراسة على بلورة آلية جديدة لتحديد الأجر .

ونبين أن ثمة قضايا كثيرة عالقة كشف عنها البحث والتحليل تتطلب إفراد الدراسات المستقلة لها ، كما أن ثمة حاجة لإجراء العديد من الحسابات التى لم يتسن الوقت لإجرائها، ويعتقد معدو الدراسة بأن الثمار التى بين أيدينا تحتاج لمرحلة ثانية لاستكمالها بشكل مرض.

والله المعين

الباحث الرئيسى

الفصل الأول

بعض القضايا والإشكاليات النظرية

فى العلاقة بين الأجور والأسعار واتجاهات نموهما

(١-٠) توطئة :

تناولت دراسة سابقة للمعهد قضية الأجور والأسعار والإنتاجية [١] وقد استغرق الجزء الأول من هذه الدراسة فى معالجة الشروط التوازنية بين الأجور والأسعار والإنتاجية كما بلورتها النظرية التقليدية الجديدة new classical theory فى صياغتها الأولية.

وثمة قضايا وإشكاليات لم تتعرض لها هذه الدراسة ، ويرى الباحث فى الدراسة التى بين أيدينا أهمية التعرض لها ، وجلها إشكاليات على مستوى التحليل الاقتصادى الكلى. والتعرض لمثل هذه الإشكاليات ليس من قبيل الغوص فى القضايا النظرية ولا بهدف التأصيل النظرى للبحث بقدر ماهو سعى لتلمس الإجابة حول بعض الموضوعات المثارة مثل علاقة الأجور بالتضخم، وسياسة التعديل المتلاحق للأجور فى علاقتها بالأسعار indexation policy وهى ما سادت فى بعض اقتصادات دول أمريكا اللاتينية، وأيضافى بعض دول شمال أوربا.

وكذلك فثمة حاجة لمعالجة قضية التغيرات فى غمار عملية إعادة توزيع الدخل حيث أنها من أكثر القضايا المثارة على مستوى سياسات التنمية، وبصفة خاصة التنمية الاجتماعية والتنمية البشرية، لما لها من تداعيات اقتصادية واجتماعية ، ولما لها من ارتباطات مباشرة وغير مباشرة بقضايا الاستثمار والادخار وتوليد الدخل، وإن كان يصعب الادعاء بإمكان التعرض لها فى الدراسة .

وحتى تتبلور هذه الإشكاليات فإن مفهوم الأجر ذاته وتطوره يعتبر أحد الإشكاليات المنهجية الأساسية فى قضية العلاقة بين الأجور والأسعار.

وثمة تطورات لاحقة صاحبت عملية إعادة تقسيم العمل الدولى فى ظل العولمة ، وكثير منها يتعلق بموضوع نظم وشروط التعاقد على العمل، وظروف العمل ومنها عدم ارتباط العمل بمكان معين ولا بساعات منتظمة للدوام، أو بالتواجد الجسدى للعمال(أى إمكانات انتقال قيمة خدمة العمل ، دون الانتقال الجسدى للعمال، أو دون تواجدهم المادى فى

---

[١] الإنتاجية والأجور والأسعار (الوضع الراهن للمعرفة النظرية والتطبيقية مع إشارة خاصة للدراسات السابقة عن مصر" - قضايا التخطيط والتنمية فى مصر رقم (٤٩) معهد التخطيط القومى ، القاهرة مارس ١٩٩٠

مكان معين لساعات معينة)[٢]. كما أن المساومة على العمل فى إطار تطور النظام الرأسمالى لم تصبح مساومة فردية مرتبطة بالعرض الفردى للعمل بل ترتبط أكثر بالمساومة الجماعية والتى زادت مع تطور دور نقابات العمال ودور الدولة فى حفظ التوازن الاجتماعى والاقتصادى فى الاقتصادات الرأسمالية الصناعية .

(١-١)المفاهيم الأساسية

(١-١-١) مفهوم الأجر

الأجر وفقاً لنظرية الثمن هو سعر قوة العمل، وهو وفقا لآليات السوق يتم تحديده عن طريق المساومة بين العمال وأصحاب العمل (دون تدخل من الدولة) [١].

وفى هذا المقام فنحن لسنا معنيين بكيفية تحديد متوسطات الأجور للمهن المختلفة والأنشطة المختلفة ، وهو ما سنتعرض له فى دراسة لاحقة .

وهذا التعريف مرتبط بنظرية السوق "وبمفهوم الثمن" ، أى بالعرض والطلب، ولا يعكس مفهوم جانب التكاليف، والتى يبرزها مفهوم نظرية العمل فى القيمة التى سادت كلا من الفكر الكلاسيكى (التقليدى) والفكر الماركسى.

ولقد جاء مفهوم الأجر نتاجا لتطور تاريخى طويل منذ تحولت المجتمعات من العبودية والإقطاع إلى الرأسمالية ، أى منذ ما بعد "تحرير العمل".

(١-١-٢)تطور مفهوم الأجر

تاريخيا ارتبطت فكرة الأجر بالنظام الرأسمالى، ففى المجتمع العبودى حيث مثل العبيد قوة العمل الأساسية فإن إعاشتهم وإعالة أسرهم من أجل تجديد (إعادة إنتاج) قوة عملهم كانت من واجبات السادة (ملاك العبيد)، حيث كان السيد (أى المالك) يملك حق بيعهم أو شرائهم. وكان كل وقت العبيد مكرسا للإنتاج لدى السادة الملاك [٢].

ووفقا لهذا ظهرت آلية لتنظيم العلاقة بين مقابل العمل (أى الأجر) والتوظيف (سوق العمل) وتستند هذه الآلية إلى اعتبار أن تحقيق الفائض (أى الفرق بين ما تنتجه قوة العمل وما تتكلفه عند أجر الكفاف) يوجه لشراء مزيد من العبيد ، خاصة وأن زيادة المعروض منهم يؤدى إلى خفض أجر الكفاف (أى تكلفة إعاشة العبد).وهذا بدوره يؤدى إلى مزيد من تراكم الثروة فى يد المالك.

---

[٢] أنظر حول ذلك تفصيلا تقرير منظمة العمل الدولية (تقرير التشغيل فى العالم للعام ١٩٩٧) .

[١] ارجع فى تفصيلات ذلك لمؤلف هيكس J.R.Hickes و م أبليت M.A.Blitt " نظرية الأجور" the theory of wages Macmillan CO.LTD,1963,London

٢) أرجع حول ذلك إلى "National Wages Policy in War and Peace" B.C.Roberts Ruslin House , London 1958 p.p 12-17

وكلما رخصت تكلفة إعاشة العبيد مع زيادة المعروض منهم ، فإن الملاك كانوا يتخلصون منهم حتى لا يتحملون الزيادة فى تكلفة الإنفاق عليهم طالما يستطيعون شراء عبيد أرخص "وأعلى إنتاجية" مع إنفاق أقل على إعاشتهم.

ولقد تطور النظام الاقتصادى – الاجتماعى فى أوروبا إلى " النظام الإقطاعى" والذى واكبته تطورات ملائمة فى قضية الإعاشة. وفى ظل هذا النظام حققت الاقطاعيات- وللتبسيط نقول- الدومينات – الاكتفاء الذاتى، ولقد توجه الفائض من الإنتاج عن حد الكفاف subsistence levelلإعاشة الفلاحين إلى التبادل فى السوق. ولم يصبح القن مملوكا للسيد ، ولكنه مدين له بتقديم بعض الخدمات بحكم الأعراف (الحقوق العرفية)، حيث أنه مملوك (تابع) لإقطاعية السيد الذى يوفر له الحماية من السادة الآخرين، ولا يحق له التنقل إلا بإذنه (أى السيد) . وكان يمكن مقايضته مع العقار estate (الدومين) [1].

وفى ظل هذا النظام نظمت عملية تأمين حاجات إعادة إنتاج قوة العمل(أقنان الأرض أو القيان) عن طريق تخصيص مساحات من أرض السيد لهم لينتجوا احتياجاتهم الأساسية ، حتى يستمروا فى العمل والإنتاج فى أرض السيد، أى فى توليد الفائض له.

وهذه المساحات المحدودة من الأرض تمثل تكلفة إنتاج الفائض المتبادل فى السوق (المتاجر به فى السوق) والمتولد من بقية أرض الإقطاعية (الدومين).

وفى ظل النظام الرأسمالى ، حيث حدث تحرير نسبى لقوة العمل من سطوة الملاك (أو السادة) ، ظهرت العلاقة التعاقدية فى العمل حول أجر يتفق عليه. وأصبحت هذه الظاهرة أحد السمات المميزة للرأسمالية عن نظم الإقطاع والعبودية التى سادت قبلها[2] .

إلا أن هذا التحرير لقوة العمل ضيق بالتزامات العمال قبل أصحاب العمل التى نصت عليها عقود العمل. وهذه الحرية النسبية التصقت بالملكية الاقتصادية. وهذا ما ميز أنواع العمل إلى (يعمل ويملك أدوات الانتاج، أو يعمل لدى الغير، أو يعتبر ذاته موضوعا للملكية[3] كما فى حالة التداخل بين النظام الرأسمالى الوليد وبين أنماط العلاقات الإنتاجية الباقية من النظامين العبودى والإقطاعى).

---

(١) ارجع فى تفصيلات ذلك التطور إلى موريس دوب فى كتابه "Wages" ص ص ٢- ٥. ويرى موريس دوب أن السيد (المالك) كان يغذى العمال بالقدر الملائم للمحافظة عليهم فى حالة كفاءة إنتاجية. ومن المعروف أن دخل السيد المالك كان يتوقف على عدد العبيد وعلى قدر فائض عملهم فوق حد الكفاف اللازم لإعالتهم.

(٢) موريس دوب ، نفس المرجع السابق ص ٣

[3] تستخدم مفاهيم" يعمل لدى الغير مقابل أجر "ويعمل لحسابه" أسسا للتصنيف الإحصائى للعمل وتسود النشرات المعدة لهذا الغرض. إلا أن مفهوم اعتبار العمل موضوعا للملكية فلم يبرز من بعد وقوف المجتمع الدولى ضد العبودية وصدور القوانين والتشريعات وانتشار الممارسات المحرمة لها.

وربما تركت هذه العلاقات بصماتها على نظرية " أجر الكفاف" ونظرية " الأجر الحديدى" وغيرها من المقولات categories التى سادت الفكر الاقتصادى الكلاسيكى فيما بعد.

ولعل نظرية مالتوس حول أجر الكفاف هى ترجمة للعلاقة بين العمال والسادة ،وهم هنا أصحاب الأعمال؛ وذلك من أجل توليد الفائض.

وثمة أسئلة كثيرة ترتبط بهذا المفهوم " التقليدى الجديد " للأجر ، وأبرزها ما اعتبر الأجر ثمنا للعمل .

والإجابة المباشرة هى أن النظرية الاقتصادية التقليدية المحدثة new classical تنظر لخدمات عوامل الانتاج نظرتها للسلع على أنها موضوعا للتبادل فى السوق ومن ثم تحددها نفس القواعد المحددة للتبادل السلعى، أى العرض والطلب. طالما توفرت شروط السوق فى المنافسة الكاملة المفترضة.

وفى ظل عرض العمل غير المحدود[1]، ووجود "جيش العمل الاحتياطى العاطل" ، أى فى حالة اتساع البطالة، فإن العمل يقبل بأية مستويات للأجر قريبة من حد "الكفاف". وتضعف قدرته التساومية وقدرته على المساومة الجماعية، أو تعزيز المساومات الفردية.وقد انصب جهد الاقتصاديين الأكاديميين منذ القرن التاسع عشر وبصفة خاصة منذ منتصف السبعينيات فى القرن العشرين على تبرير خفض الأجور الحقيقية كأحد آليات تحقيق التشغيل الكامل.

ومع تطور الاقتصاد العالمى فى المرحلة الراهنة، فإن عرض العمل لا يتوقع أن يقتصر على الحدود الجغرافية للدولة القومية، رغم تجاهل انتقال العمل فى اتفاقية التجارة العالمية حتى الآن، بل يتعداه إلى التعامل مع عرض العمل فى السوق العالمى.

وتلعب الشركات دولية النشاط (متعدية القوميات) دورا فى تجاوز ضغوط منظمات العمل النقابية وما فى عدادها. كما أن فكرة المواطنة للشركة عابرة القوميات دون الدولة القومية تسهم فى تعزيز موقف رأس المال فى مواجهة العمل.

وتثير إشكالية مفهوم الأجر ومن ثم طرق تقديره قضايا وإشكاليات تفصيلية كثيرة منها على سبيل المثال لا الحصر:

(١) الدور الذى تلعبه مفاهيم الفقر والفقر المدقع فى تحديد مستويات الكفاف المعيشى بدخل معين مقاسا بقيمة المكافئ للقوة الشرائية(PPP) لعدد معين من الدولارات (دولار) أو دولارين.

---

[1] أعزى كل من أرثرلويس ، ورانيس وفاى إلى فائض العمل قدرة النظام الاشتراكى الوليد فى الاتحاد السوفييتى عملية التوسع فى التراكم رغم ندرة مصادره ، واعتبر الفائض الذى ولده عرض العمل غير المحدود مصدرا لهذا التراكم.